

Royaume du Maroc  
Conseil National des Droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

**LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE**

**28 Février 2012**  
**28 فبراير 2012**

## تقرير يتحدث عن أوضاع متردية بالسجون وقفتان احتجاجيتان لعوائل معتقلي "السلفية"

الثلاثاء الماضي 21 فبراير 2012 احتجاجا على أوضاعه السجنية المزرية خاصة أنه من نوي المدد الطويلة. وفيما يتعلق بالسجون المحلي بطنجة، قال تقرير اللجنة إن الحالة الصحية للمعتقل ناصر الدين بوقايد الحامل لرقم الاعتقال 79003 "متدهورة، وذلك بعد معاناة طويلة مع المرض، وأمام الإهمال الطبي حيث لم يتم إخراجه إلى المستشفى إلا بعد أربعة أشهر من المعاناة فكان التشخيص الأولي إصابة المعتقل المذكور أنفا بمرض خطير جدا يعرف بوجود ماء بالرئتين، محملة المسؤولية لمشوية إدارة السجون.

وأن الوعود التي وعدها محمد الصبار - الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان - للمعتقلين لم يتحقق منها إلا الترتير القليل. وأوضحت اللجنة، أن الزيارة لازالت مشعبة، وتحت حراسة مشددة. كما أن المعتقلون لم يسترجعوا الكتب وحاجياتهم الخاصة من أغذية وأقربسة وأجهزة تلفاز، التي تركوها وراءهم بسجن الزاكي بسلا. باستثناء بعض الأغذية القليلة التي وجدها بعض المعتقلين في حالة يرثى لها. وأبرز تقرير للجنة أن الحالة الصحية للمعتقل طارق الحياوي متردية بسبب الإضراب المفتوح عن الطعام الذي يتقده منذ

من المقرر أن تتعلم عوائل معتقلي ما يعرف بـ "السلفية الجهادية" بعد غد الخميس وقتين احتجاجيتين أمام محكمة الإستئناف الكلفة بقضايا الإرهاب بسلا، وأمام مندوبية السجون وإعادة الإدماج على التوالي. وذلك للاحتجاج على ما أسماه بيان للجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين على استمرار منهجة التعذيب في حق المعتقلين الإسلاميين في السجون المغربية... وفي السياق ذاته، أكدت اللجنة في بيان سابق لها توصلت للتجدد بنسخة منه، أن أوضاع المعتقلين الإسلاميين بسجن تولا 2 بمكناس لازالت متردية.

## انطلاق أشغال الدورة 19 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وزير العدل والحريات يستعرض مختلف المبادرات التي قام بها المغرب من أجل تعزيز الحريات وحقوق الإنسان

القضايا التي قاربها ترتبط أساسا بمعالجة قضايا محددة وجديدة في مجال حقوق الإنسان، مبرزا أن الفترة موضع الاستعراض في إشارة إلى سنة 2011، كانت سنة استثنائية في مجال حقوق الإنسان، إذ عصفت الأزمة عالميا بميدان المال والاقتصاد والمناخ، فيما عصفت رياح الحراك الديمقراطي بعدد من دول المشرق وشمال إفريقيا.

كما من المقرر أن يقارب المجلس على غرار كل سنة خلال جلسات النقاش الرفيع المستوى والتي سيشارك فيها الوفد المغربي الذي يترأسه الوزير مصطفى الرميد، والذي يضم رئيس ديوان وزير العدل والحريات ومستشاره في الحريات وحقوق الإنسان ومدير التنظيم والحريات العامة بوزارة الداخلية، والكاكت العام للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، قضايا مكافحة التمييز والسيما التمييز العنصري والتمييز على أساس الجنس والدين والتمييز في حق المهمشين، وحقوق الطفل، وحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، والسعي إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومكافحة أوجه عدم المساواة والفقر وذلك ضمن سياق الأزمات الاقتصادية والغذائية والمناخية، وحماية حقوق الإنسان في سياق فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والحق في السكن، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز المساءلة وسيادة القانون والمجتمع الديمقراطي.

ويشارك في هذه الدورة التي تمتد على مدى أربعة أسابيع ممثلون عن القطاعات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وعدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان.

انطلقت أمس الاثنين بجنيف أشغال الدورة التاسعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومن المقرر أن يقدم وزير العدل والحريات مصطفى الرميد في إطار النقاش من مستوى رفيع الذي ستعرفه هذه الدورة مداخلة باسم المغرب يعرض فيها مختلف الجهود والمبادرات التي قامت بها المملكة من أجل تعزيز الحريات وحقوق الإنسان سواء على ما تتضمنه وثيقة الدستور الجديد أو المؤسسات والتشريعات والممارسات وبرامج العمل.

واستنادا لبلاغ لوزارة العدل والحريات سيجري مصطفى الرميد عددا من اللقاءات الثنائية مع رؤساء وفود دول مشاركة ورؤساء منظمات دولية مشاركة في الأنشطة الموازية، كما سيوقع على هامش هذه الدورة، على البروتوكول الثالث الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمتعلق بمسطرة تقديم البلاغات وذلك في حفل خاص تنظمه الأمم المتحدة.

هذا ومن المنتظر أن تشهد هذه الدورة الاستعراض الدوري لوضعية حقوق الإنسان بمجموعة من الدول، فضلا عن تقديم تقارير تخص حلقات النقاش التي كان قد ساهم مجلس حقوق الإنسان في فتحها، منها بالأخص تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق الاحتجاجات السلمية، وحقوق ضحايا الإرهاب، وأطفال الشوارع والعنف الممارس على المرأة وإدراج المنظور الجنساني في عمل المجلس وحق المسنين في خدمات صحية ملائمة، ودور التعاون الدولي في حقوق الأشخاص المعاقين، ولغات الشعوب الأصلية وثقافتها، وأفضل الممارسات لمكافحة العنصرية وإعمال الحق في التنمية.

إذ أكد المجلس الأممي لحقوق الإنسان بهذا الخصوص أن

**Publié le:** lun, fév 27th, 2012

## **Les droits de l'Homme au Maroc au centre d'un débat la semaine prochaine à Barcelone**

[Barcelone](#) – L'Université polytechnique de Catalogne (UPC, [Barcelone](#)) abritera le 5 mars prochain une rencontre-débat sur « La réforme constitutionnelle et les droits de l'Homme au Maroc » avec la participation de plusieurs responsables et éminents constitutionnalistes et juristes marocains et espagnols.

Organisée à l'initiative de l'[Association](#) « Wafae », basée à Barcelone, avec la collaboration notamment du ministère espagnol des Affaires étrangères et la municipalité de la capitale catalane, cette rencontre-débat sera marquée par la tenue de deux tables rondes ayant chacune pour thème « La réforme constitutionnelle: vers un rôle d'avant-garde des citoyens » et « [Le Maroc](#) et les droits de l'Homme: douze ans de règne du [Roi Mohammed VI](#) ».

Prendront part à cette rencontre-débat, du côté [marocain](#), Mahjoub El Haïba, délégué interministériel aux droits de l'Homme, [Mohamed Sebbar](#), secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme ([CNDH](#)) et [Amina Bouayach](#), présidente de l'Organisation [marocaine](#) des droits de l'Homme (OMDH), ainsi que Nadia Bernoussi, professeur de droit constitutionnel à l'Ecole nationale d'administration et Abdellatif Achhab, ancien président du Conseil de l'arrondissement de [Tanger-Médina](#).

Parmi les participants espagnols, figurent notamment Fernando Olivan, secrétaire général du Forum hispano-marocain des juristes, Manuel Terol, professeur de droit constitutionnel à l'Université Pablo de Olavide de Séville et Rafael Esparza Machin, professeur de sociologie à l'Université de Las Palmas de Grande Canarie.

## حالة استنفار بسجن آيت ملول

سعید بلقاس

كشفت مصادر مطلعة من داخل السجن المحلي بأيت ملول، أن حالة من الاستنفار القصوى تشهدها إدارة السجن مع اقتراب حلول لجنة مختلطة، بداية الأسبوع الجاري، تضم في عضويتها أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومسؤولون عن المنديبية السامية للسجون. وأفادت المصادر ذاتها، عن ازدياد مضطرب في وتيرة أشغال النظافة بكافة أحياء وأجنحة النزلاء،

كما تم الشروع في مباشرة أشغال طلاء جدران أحياء السجن، وأفادت المصادر ذاتها، أن الإدارة حثت بعض موظفي السجن على التكفل بالاستماع إلى شكايات النزلاء، بل ونقل عدد منهم، على غير العادة، لمقابلة مسؤول الإدارة بشكل مباشر في خطوة مفاجئة استغربها جل النزلاء.

وتفاجأ نزلاء كل من حيي الامتثال والانضباط بتغيير اسمي الحيين معا إلى (د)، و (ب)، بعد أن بدأت تتردد أخبار هاذين الحيين مرارا في بعض وسائل الإعلام المكتوبة. واستغربت مصادرنا، تغيير أسماء الأجنحة السجنية لأسباب ظلت غامضة، في وقت ظل النزلاء ينتظرون توفير بعض الحاجيات الضرورية كالأفرشة والأغطية الكافية، خصوصا مع موجة البرد حيث يعاني السجناء من برودة شديدة داخل زنازينهم. ويشتكى نزلاء السجن، الذين لا يستفيدون من زيارات عائلية مداومة بسبب بعد المسافة، من خصائص كبير على مستوى التغذية حيث تكتفي الإدارة في هذا الصدد بتزويدهم بوجبات غذائية رديئة لا تحمل من المواصفات إلا الاسم، كما أن الدجاجة الواحدة يتم اقتسامها على 7 نزلاء، بخلاف الإدارة السابقة التي كانت تلزم باقتسام دجاجة واحدة على أربعة نزلاء فقط، كما تكتفي الإدارة بتزويد النزلاء بكميات من الخبز المصنوع من مادة الدقيق الأسود الرديء.

وفي سياق آخر، مازالت مصالح الضابطة القضائية التابعة لسرية الدرك الملكي بأيت ملول، تباشر تحرياتها على قدم وساق، من أجل الكشف عن خلفيات فرار سجين مدان بعقوبة جنائية، بعد أن تقمص دور سجين يعاني من اضطرابات نفسية كان بصدد مغادرة أسوار السجن بعد إتمام عقوبته السجنية، حيث من المحتمل أن تكشف التحريات في هذا الصدد عن المسؤولين المباشرين عن عملية فرار السجين المذكور.

## اعتصام ووقفه احتجاجية للجمعية المغربية لحقوق الانسان امام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوجدة

تفعيلا للخطوة النضالية التي قررها المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان والقاضية بخوض إضراب عن الطعام مع تنظيم اعتصام يوم الأربعاء 22 فبراير 2012 - بساحة الشهداء المقابلة لمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط - من الساعة التاسعة صباحا إلى الخامسة مساءً والتي يستهدف من هذه المبادرة "الضغط على المسؤولين لإنقاذ حياة المعتقلين السياسيين، المضربين عن الطعام في عدد من السجون المغربية، واحترام حقوقهم وكرامتهم وكرامة عائلاتهم والاستجابة الفورية لمطالبهم المشروعة، صونا لحقوقهم في الحياة وفي السلامة البدنية، ومن أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين منهم، كما تتوخى هذه الخطوة الاحتجاج على سياسة الأذان الصماء للمسؤولين تجاه مطالب المضربين المشروعة والعدالة وتجاه العديد من مراسلات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في الموضوع، وتنديدا بالاعتقالات والمحاكمات والظروف بالسجون بشكل عام ابتداء من الساعة العاشرة صباحا إلى نظم فرع وجدة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان يوم الأربعاء 22 فبراير 2012 غاية السادسة مساءً اعتصاما رمزيا توج بوقفه احتجاجية رمزية امام المقر الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بوجدة قرب مصحة المغرب - حوالي الساعة الخامسة والنصف مساءً الى غاية السادسة كما تجدر الإشارة الى ان مجموعة من المناضلين نفذوا اضرابا من الطعام متزامنا مع الاضراب عن الطعام الذي اعلنه المكتب المركزي للجمعية. وفي نهاية الوقفة تلى ذ. الحسن عماري عضو مكتب الفرع للجمعية المغربية لحقوق الانسان بوجدة، نص الرسالة الموجهة لرئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، هذا نصها :

. الى السيد: رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان /الرباط"  
الموضوع: طلب التدخل حول وضعية المعتقلين السياسيين بالمغرب  
تحية وبعد، يتابع فرع وجدة للجمعية المغربية لحقوق الانسان ببالح اهمام الوضعية الصحية للمعتقلين السياسيين وخاصة المضربين منهم عن الطعام - معتقلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب - ومنهم بالاساس المعتقل عز الدين الروسي . والذي تتدهور صحته يوما بعد يوم حيث وصلت حد دخوله في غيبوبة تامة  
وفي اطار التنبيه بخطورة الوضع فاننا نراسلكم قصد التدخل العاجل والفوري لإنقاذ حياة المعتقلين السياسيين وضحايا المحاكمات غير العادلة، المضربين عن الطعام في عدد من السجون المغربية، واحترام حقوقهم وكرامتهم وعائلاتهم والاستجابة الفورية لمطالبهم المشروعة، صونا لحقوقهم في الحياة وفي السلامة البدنية، ومن أجل إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين كما نتوخى منكم وضع حد لسياسة الأذان الصماء تجاه مطالب المضربين المشروعة والعدالة وتجاه العديد من مراسلات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في الموضوع، والمتعلقة بالاعتقالات التعسفية والسياسية والتعذيب والمحاكمات غير العادلة والظروف اللاإنسانية بالسجون المغربية بشكل عام. وتقبلوا فائق التقدير والاحترام والسلام  
وفي الاخير جدد المتدخل "دعم الجمعية لمطالب الحركة الطلابية ولنضالات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وحركة 20 فبراير والحركات الاحتجاجية مؤكدا على المطالبة باطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي وعلى راسهم معتقلي الحركة الطلابية المضربين عن الطعام والمعتقل رشيد نيني وكافة المعتقلين محملا الدولة المغربية مسؤولية على -مترتبات الوضع الحالي للمعتقلين المضربين عن الطعام. وذكر ذ. عماري بسياسة هدم البيوت - الاحياء الفوضوية فتح تحقيق في ظروف بنائها وانشائها- "ساكناتها بدعوى عدم قانونيتها خاصة في الاحياء الشعبية، مشددا على ضرورة المضاربة العقارية- الفساد الانتخابي- ...فبديل ايجاد حلول جذرية وفق المواثيق والعهود -الرشوة -الزبونية - المحسوبية الدولية حول السكن اللائق والذي يصون كرامة المواطن فان السلطات بمختلف المناطق تتستر على هذه الجرائم ضد المواطن والوطن". كما أشار الى المحاكمات التي يتعرض لها مناضلو الحزب الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة ومناضلو النهج الديمقراطي بفاس، كما ندد بالحكم الصادر الديمقراطي الاشتراكي بالزال على خلفية مقاطعة الانتخابات ..ضد الناشط والمناضل عبد الصمد الهدور بتازة ومحاكمة معتقلي أحداث تازة...و...و...  
أبو ماضي  
(بتصرف/ع.ح.ق)

## **Le CNDH présente au Caire l'expérience marocaine**

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), représenté par son président, Idriss El Yazami, devait présenter l'expérience marocaine en matière des droits de l'Homme lors des travaux d'une Conférence internationale, organisée, vendredi et samedi au Caire, sous le thème «un an après les révolutions arabes: vers l'élaboration de démarches pragmatiques pour la consécration de la justice transitionnelle». Lors de cette conférence, M. El Yazami fera une intervention sur l'expérience marocaine dans le cadre de l'axe «Approches arabes en matière de justice transitionnelle avant les révolutions: réalisations, problématiques et dysfonctionnements», indique vendredi un communiqué du CNDH. Participent à cette rencontre des experts arabes et internationaux qui se pencheront sur l'élaboration de propositions et visions de projets de lois relatifs aux mécanismes de la justice transitionnelle, à l'organisation des auditions et à la réparation des préjudices, ainsi que des recommandations sur la réforme institutionnelle. Au programme de ce conclave figurent également plusieurs sujets, dont le processus de justice transitionnelle dans les pays ayant connu des réformes démocratiques et les moyens nécessaires au déroulement judiciaire de ce processus.

## مطالبات بوضع حد لسوء معاملة المعتقلين في المغرب

2012, February 28 - 09:11

الرباط ( العالم ) – 28-2-2012 - طالبت الجمعية المغربية لحقوق الانسان بوضع حد لسوء المعاملة التي يتعرض لها بعض المعتقلين السياسيين في البلاد .

وبرغم اطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين والافراج عن ثلاثة من رجال الدين السلفيين مع بداية هذه السنة الا ان ملف الاعتقال السياسي لم يطوي بعد، فبحسب الجمعية المغربية لحقوق الانسان التي خاضت اضرابا عن الطعام امام المجلس الوطني لحقوق الانسان للتنديد باستمرار ما تعتبره محاكمات غير عادلة وسوء معاملة بعض المعتقلين السياسيين فلا زالت الهوة كبيرة بين الخطاب الرسمي وواقع حقوق الانسان.

وقد رفع اعضاء الجمعية ومعهم عوائل بعض المعتقلين السياسيين اصواتهم عاليا للمطالبة باطلاق سراح هؤلاء المعتقلين.

وقالت سميرة الرماش منسقة عوائل المعتقلين على خلفية قضية بلعيرج في تصريح للعالم الثلاثاء : نطالب السلطات المغربية بالافراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين.

ملف الاعتقال السياسي شكل محور لقاء خاص لعدد من المنظمات الحقوقية التي اكدت تقاريرها استمرار الاعتقال والتعذيب ، اما السجنون فلا زالت تشكل حسب هذه المنظمات قلاعا محصنة لايسمح للمنظمات الحقوقية بالاقتراب منها.

وقال محمود الزهاري رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان في تصريح للعالم : يجب فتح السجنون المغربية امام المنظمات الحقوقية لانه لايمكن ان تبقى هذه السجنون قلاعا مغلقة امام الوصول الى معلومات عن السجناء السياسيين.

اما منظمة العفو الدولية التي اكد تقريرها لهذه السنة وجود المئات من المعتقلين السياسيين فوجهت مذكرة لرئيس الحكومة طالبت من خلالها باحترام حقوق الانسان وبضرورة اخضاع الاجهزة الامنية لسلطة النيابة العامة للحد من الخروقات التي كانت ترتكبها.

وقال محمد السكتاوي المدير العام لفرع منظمة العفو الدولية بالمغرب في تصريح للعالم : يجب العمل على اعادة النظر ومراجعة الانظمة القانونية التي تنظم اجهزة الامن واخضاعها للمراقبة والقانون وان يكون عملها متسقا مع معايير حقوق الانسان.